Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

تقرير

مصادرة الحوثيين الممنهجة للممتلكات تهدّد سبل العيش وتزرع الخلافات

مارس/اذار 2025

المقدمة

منذ العام ٢٠١٧، دأبت سلطات الأمر الواقع الحوثية على مصادرة ممتلكات خصومها بشكل منهجي، بمن فيهم سياسيون وصحفيون ونشطاء.[1] وقد وثّقت وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية اليمنية هذه المصادرات على نطاق واسع، إلى جانب فريق خبراء مجلس الأمن الدولي المعني باليمن.[i] وتُعدّ مصادرة الممتلكات أحد المصادر الهامة لتمويل سلطات الأمر الواقع كما تُستخدم لتمويل المجهود الحربي.[ii]

استخدمت السلطات الحوثية مبررات مختلفة للاستيلاء على الممتلكات وغالباً ما كانت تُصدر المحاكم التابعة للحوثيين أحكاماً بالإعدام مقرونة بأوامر مصادرة الأصول بتهم تتعلق بإعانة العدو.[iii] كما استولت السلطات على الممتلكات بذريعة أنها ملك للدولة، أو أنها ضرورية للعمليات العسكرية، أو أنها كانت مُخصصة سابقًا كوقف إسلامي.[iv] في إحدى الحالات التي تناولها هذا التقرير، أُبلغ سكان وأصحاب متاجر في أحد أحياء غرب صنعاء بأن منطقتهم مُخصصة كوقف في القرن السابع هجري من قِبل أحد الأمراء، وأن عليهم إخلاءها أو البدء في دفع الإيجار لهيئة الأوقاف العامة التي يديرها الحوثيون.

في عام ٢٠٢١ أعلنت سلطات الأمر الواقع أن إنهاء نزاعات الملكية أولوية لديها، مدّعيةً أن هذه النزاعات تُثقل كاهل القضاء والأجهزة الأمنية.[v] إلا أن سياسية مصادرة الممتلكات زرعت بذور خلافات وصراعات مستقبلية، كما يتضح من حدة انتقادات المنتمين الى جماعة أنصار الله . كما تُهدد هذه المصادرات سبل العيش وتُشرّد عائلات بأكملها بسبب جرائم مزعومة يرتكبها أحد أفراد الجماعة.

حول تحالف ميثاق العدالة لليمن

تحالف ميثاق العدالة لليمن هو عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق جميع الشعب اليمني خصوصا الفئات الضعيفة والمهمشة بدرجة أكبر. يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي أبتليت بها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. ويعتقد التحالف أنه يمكن لأعضائه من خلال التعاون انهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهم وتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلاما وعدلا وازدهار لليمن.

ملاحظة شكر

يتقدم تحالف ميثاق العدالة لليمن بالشكر لمنظمة سام للحقوق والحريات على عملها في توثيق مصادرة الممتلكات من قبل سلطات الأمر الواقع الحوثية، الموضوع الذي يتناوله هذا التقرير.

[1] بينما بدأت سلطات الأمر الواقع الحوثية بمصادرة ممتلكات الخصوم بعد سيطرتها على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، أصبحت مصادرة الممتلكات منهجية في عام 2017. في ذلك العام، عيّنت السلطات حارسًا قضائيًا للإشراف على مصادرة الأصول والممتلكات، وأنشأت لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة. في ديسمبر/كانون الأول 2017، أصدر رئيس اللجنة آنذاك، عبد الحكيم الخيواني، أوامر للبنوك بتجميد حسابات 1223 فردًا تابعًا للحكومة المعترف بها دوليًا. انظر المصدر أونلاين ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

يُركز هذا التقرير على مصادرة الممتلكات خلال عام ٢٠٢٤، والتي لم تحظَ باهتمام إعلامي يُذكر خارج اليمن. ويُسلّط الضوء على استهدف عمليات مصادرة ممتلكات المواطنين العاديين بالإضافة الى الموالين لأنصار الله.

القيادي الحوثي سنان أبو اصبع ينتقد الحارس القضائي المسؤول عن مصادرة الممتلكات في منشور له على فيس بوك

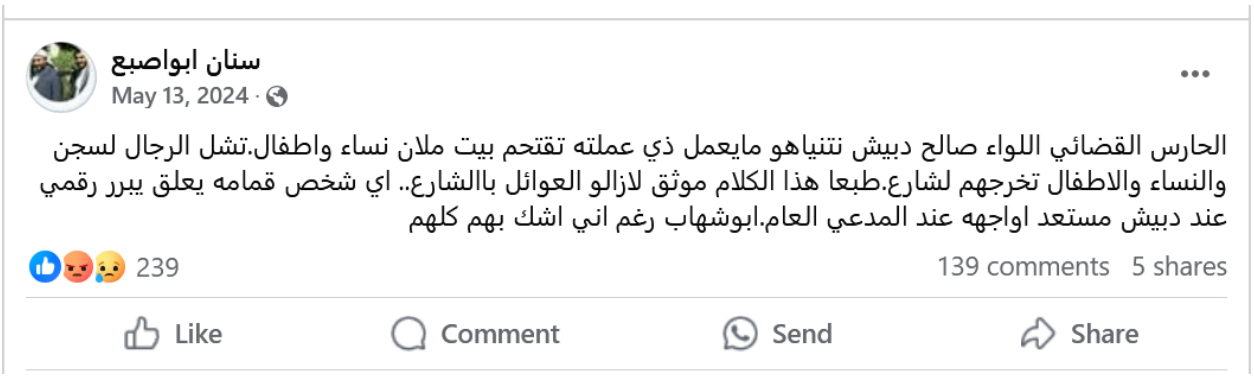

الحالة 1 - استهداف الشيخ علي راجح تميم

في 25 ديسمبر/كانون الأول 2024، وجّه رئيس لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة طلبًا إلى وكيل النيابة الجزائية المتخصصة بالأمانة بشأن الشيخ علي راجح تميم، وهو شيخ قبلي مقيم في محافظة عمران.[vi] وكتب رئيس اللجنة أن المحكمة الجزائية حجزت على أموال تميم لاتهامه بالخيانة، وطلب من وكيل النيابة توجيه جميع الجهات المعنية بضبط ممتلكات الشيخ "لما تقتضيه المصلحة العامة".[vii]

بحسب معلومات جمعتها منظمة سام، بدأ الخلاف بين الشيخ علي تميم وسلطات الأمر الواقع الحوثية قبل نحو عامين عندما حجزت السلطات مقطورات غاز مملوكة لتميم بتهمة أنها تابعة لشريكه التجاري، الشيخ مذبح الأحمر، المحسوب على حكومة عدن. حاول تميم الطعن في هذا الحجز أمام محكمة صنعاء، ولكن انتهت قضيته القانونية بإعلان المحكمة أنه خائن ومصادرة ممتلكاته.

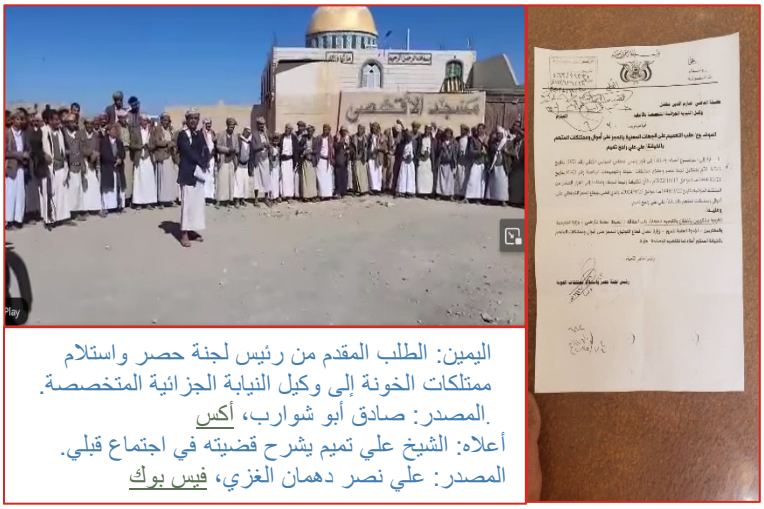

اليمين: الطلب المقدم من رئيس لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة إلى وكيل النيابة الجزائية المتخصصة. المصدر: صادق أبو شوارب، أكس.
أعلاه: الشيخ علي تميم يشرح قضيته في اجتماع قبلي. المصدر: علي نصر دهمان الغزي، فيس بوك

في يناير/كانون الثاني 2025، حضر تميم اجتماعًا لأبناء قبيلته بني صريم لشرح قضيته وطلب الدعم. وفي هذا الاجتماع، قال إن الحارس القضائي عرض عليه 20% من أرباح أعماله المصادرة كتسوية، وهو ما رفضه تميم.[viii] كما أشار الشيخ القبلي الى استمرار ولائه لحركة أنصار الله مؤكدًا أن "قائد المسيرة، والمسيرة ومبادئها، بريئة من هذه التصرفات."[2]

صادق أبو شوارب، العضو السابق في اللجنة الثورية العليا الحوثية، دافع عن تميم في سلسلة منشورات حماسية على مواقع التواصل الاجتماعي. وكتب في إحدى المنشورات: "إن إتهام الشيخ علي بن علي تميم من قبل الحارس القضائي بالخيانة وهم حافظين صائنين وموقفهم الوطني معروف لدى عامة الناس وخاصتهم،

[2] "المسيرة" هي عقيدة حركة الحوثي، بينما قائد المسيرة هو زعيم أنصار الله عبد الملك الحوثي.

و اعتبرها محاولة بائسة لاستباحة أملاكهم وأموالهم وفتنة يثيرها ويوقد نارها صالح دبيش."[ix] وكتب في منشور آخر: "إننا نشهد الله ونشهد كافة الناس إن هذا العمل منكر ومرفوض ونحن إلى جانب بيت تميم حتى يرد أعتبارهم و أموالهم و لله عاقبة الأمور."[x]

الحالة 2 - استهداف طه المعمري

في ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤، أصدرت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بصنعاء حكمًا بإعدام طه المعمري رميًا بالرصاص، ومصادرة ممتلكاته.[xi] صدر هذا الحكم غيابيًا، إذ يقيم المعمري في مصر وإسبانيا منذ عام ٢٠١٥. وفي منشور له على فيسبوك، أوضح المعمري أن حكم المحكمة هذا ليس سوى الحلقة الأحدث في سلسلة انتهاكات مستمرة منذ سنوات تستهدف ممتلكاته.[xii]

كتب المعمري أن قضيته بدأت في 18 أبريل/نيسان 2021، عندما داهمت مجموعة من المسلحين شركتين تابعتين له، هما يمن ديجيتال ميديا وشركة يمن لايف للإنتاج الإعلامي والبث الفضائي، وجردت المحتويات الموجودة بداخلهما. وقال المسلحين إنهم يتصرفون تحت سلطة الحارس القضائي، وأن هناك قرار من المحكمة الجزائية المتخصصة بالحجز على اموال المعمري بحجة أنه مع العدوان ويعيش في "دول العدوان"، أي مصر وإسبانيا. في يناير/كانون الثاني 2024، أصدرت النيابة الجزائية المتخصصة بصنعاء تهمًا جديدة ضد المعمري، متهمًا إياه بتصوير أماكن التدريب والمواجهات، ونشر أخبار كاذبة. وأشار المعمري إلى أن هذه التهم لا يمكن أن تكون صحيحة، لأنه لم يزر اليمن منذ مارس/اذار 2015؛ ومع ذلك قضت المحكمة بأنه مذنب وأمرت بإعدامه.

قدّر المعمري القيمة الإجمالية لممتلكاته المصادرة بـ 2,275,000 دولار أمريكي. وكتب أنه بالإضافة إلى المعدات الإعلامية التي صودرت في أبريل/نيسان 2021، استولت سلطات الأمر الواقع أواخر عام 2023 على محطاته التلفزيونية الفضائية ومنزله وأرضه وسياراته وممتلكاته الأخرى.

بعض ممتلكات المعمري المصادرة. باتجاه عقارب الساعة من أعلى اليسار: استوديو للبرامج الحوارية؛ استوديو للضيوف؛ أقراص فضائية؛ ثلاث محطات تحكم فضائية؛ أرشيفات محلية ودولية. المصدر: طه المعمري، فيسبوك

الحالة 3 - استمرار مصادرة مشروع مياه في تحدٍ لأوامر قضائية

في أكتوبر/تشرين الأول 2021، صادر مشرف حوثي مشروعًا كان يزوّد سكان قرية النظاري ومحيطها بالمياه بمحافظة إب. وبرّر عبدالملك محمد الجهمي، المشرف الحوثي وممثل الحارس القضائي، هذه الخطوة بالادعاء بأن مشروع المياه كان تابعا لجمعية الإصلاح الخيرية.[xiii] وكانت هذه الجمعية قد تعرضت في وقت سابق للمصادرة من قبل سلطات الأمر الواقع بتهمة ارتكاب جرائم ماسة بأمن الدولة وإعانة العدو.[xiv] وردّ سكان المنطقة بأن الجمعية كانت مجرد مقاول يعمل على مشروع مياه النظاري وان المشروع جرى بتمويل خارجي.[xv] ومع ذلك، استولى الجهمي على المشروع، ورفع الأسعار، وبدأ بالاستيلاء على الإيرادات، وفقًا لسكان تحدثوا إلى المصدر أونلاين.[xvi]

في يونيو/حزيران 2024، لفت السكان انتباه وسائل الإعلام اليمنية إلى معاناتهم المستمرة. وفي الشهر نفسه، هاجم الشاعر الموالي لجماعة أنصار الله بلال القطوي، المشرف الجهمي في منشورٍ لاذع على فيسبوك.[xvii] ووصف الجهمي بأنه "السارق الفاسد البلطجي"، وكتب أن المشرف الحوثي "لازال يستولي على مليون ريال شهرياً من صندوق مشروع مياه قرية النظاري والقرى المجاورة".

وطالب القطوي السلطات المحلية بمنع الجهمي من نهب مشروع المياه، وإلزامه بإعادة الممتلكات الأخرى التي استولى عليها في إب إلى أصحابها. وإلا، هدّد القطوي بحشد رفاقه والمواجهة بالقوة. وكتب القطوي: "سأقوم بحشد المجاهدين الصادقين الذي قدموا أكبر التضحيات في جبهات العز والشرف والتصدي لهذا النذل وإيقافه عند حده وإلزامه بإستعادة وإرجاع جميع العقارات المحجوزه من البلطجي الجهمي بدون إشعارات من المحكمه الجزائيه."

بلال القطوي. المصدر: فيس بوك

الحالة 4 - مصادرة منازل ومحلات في أحد أحياء صنعاء الغربية

في يوليو/تموز 2024، تلقى سكان أبراج سكنية في منطقة عصر، غرب صنعاء، "إنذارًا نهائيًا" بوجوب سداد الإيجار للهيئة العامة للأوقاف المالكة لمبانيهم، وإلا سيتعرضون لإجراءات قانونية. العديد من سكان هذه الأبراج موظفون في القطاع العام لم تُدفع رواتبهم منذ عام 2016. ونتيجةً لذلك، لم يتمكنوا من سداد الإيجار منذ أن رفعت الهيئة العامة للأوقاف إيجاراتهم عام 2020. وقد تم تفصيل هذه التطورات في سلسلة من بيانات التضامن التي وقّعها مثقفون في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع، طالبوا فيها السلطات بخصم إيجارات السكان من رواتبهم غير المدفوعة بدلًا من اللجوء إلى التهديدات القانونية.[xviii]

يستشهد العالم عبد الفتاح الكبسي بوثيقة تاريخية يقول إنها تثبت أن منقطة العصر وقف اسلامي. المصدر: الهيئة العامة للأوقاف، فيس بوك

ليس سكان هذه الأبراج السكنية وحدهم سكان منطقة العصر الذين هُددوا بالطرد من قِبل هيئة الأوقاف العامة. فمنذ يناير/كانون الثاني 2020، بدأت هيئة الأوقاف بمصادرة منازل ومحلات تجارية في المنطقة، أو مطالبتهم بدفع إيجارات، بحجة أن ممتلكاتهم وقف إسلامي.[xix] وردّ السكان بأن ملكيتهم لمنازلهم ومحلاتهم قانونية، بل إنهم ورثوها في بعض الحالات جيلاً بعد جيل.[xx]

أصدرت وزارة الداخلية فيلمًا وثائقيًا في مارس/اذار 2023 يشرح وجهة نظر السلطات.[xxi] وأوضح عالم دين موالٍ لحركة أنصار الله أنه في القرن السابع هجري، خصّص الأمير الحسن ابن حمزة ابن داوود منطقة غرب صنعاء، أو ما يُعرف اليوم بمنطقة عصر، وقفًا اسلامياً. ووفقًا للعالم، فقد اكتشفت السلطات وثائق تاريخية تثبت ذلك بعد سيطرتها على صنعاء في سبتمبر/ايلول 2014. وقرأ العالم العديد من هذه الوثائق أمام الكاميرا، والتي يُفترض أن كل منها قد كُتب قبل مئات السنين.

في الفيلم الوثائقي نفسه، صرّح مدير الأوقاف في أمانة العاصمة بأن هيئة الأوقاف تسيطر فقط على عشرة بالمئة من الممتلكات المُخصصة لها في جميع أنحاء البلاد.[xxii] وأكّد أن الهيئة العامة للأوقاف، بالتنسيق مع القضاء والأجهزة الأمنية، تعمل جاهدة على استعادة هذه الممتلكات.

الحالة 5 - مصادرة أراضي أهالي قرية بالحديدة

في مايو/ايار 2024، انتشر مقطع فيديو يُظهر قيام سلطات الأمر الواقع بطرد سكان قرية الدقاونة بمحافظة الحديدة. ووفقًا لصحفي محلي تابع القضية، دأب الحوثيون على محاولة إجبار سكان الدقاونة على هجر مزارعهم لسنوات.[xxiii] وبرّرت السلطات أفعالها بحكم صادر عن القاضي طه العرجلي، على الرغم من أن نص هذا الحكم لم يُنشر.[xxiv] وقد زُجّ ببعض سكان الدقاونة الذين رفضوا إخلاء منازلهم في السجن.

لم يكن الاستيلاء على الأراضي في الدقاونة سوى أحدث حلقة في سلسلة من عمليات مصادرة الممتلكات التي استهدفت سكان الحديدة منذ عام 2020. وقد أفادت حكومة عدن، وفريق خبراء مجلس الأمن الدولي، ومنظمة سام للحقوق والحريات، عن عمليات استيلاء الحوثيين لأراضي على نطاق واسع في الحديدة تحت ذرائع مختلفة - بما في ذلك تخصيص هذه الأراضي كأوقاف اسلامية.[xxv]

التحليل القانوني

يُعدّ الحرمان التعسفي من الممتلكات انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.[xxvi] كذلك يحظر القانون الإنساني الدولي الاستيلاء على ممتلكات الخصوم "إلا إذا اقتضت الضرورة العسكرية ذلك" في النزاعات المسلحة غير الدولية، وهو تصنيف يشمل الحرب في اليمن.[xxvii] ينص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنه في النزاعات غير الدولية، يُعدّ "تدمير ممتلكات الخصوم أو الاستيلاء عليها، ما لم يكن هذا التدمير أو الاستيلاء ضروريًا بفعل ضرورات النزاع" جريمة حرب.[xxviii]

وصفت مصادر مختلفة عمليات الاستيلاء على الممتلكات التي نفذتها سلطات الأمر الواقع الحوثية، وخاصةً تلك التي تستهدف معارضين مُفترضين، بأنها غير قانونية و/أو تعسفية. ومن بين هذه المصادر:

- **فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي.** فصّل فريق الخبراء في سلسلة من التقارير المصادرة المنهجية للممتلكات التي تقوم بها سلطات الأمر الواقع، ووصفها بأنها غير قانونية. وفي أحدث تقرير له بتاريخ 11 أكتوبر/تشرين الأول 2024، كتب الفريق: "لا يزال الحوثيين ضالعين في استخدام عناصر مسلحة على نطاق واسع وبشكل غير قانوني لتجميد او مصادرة أصول الأفراد والكيانات والاستيلاء على إدارة الشركات".[xxix] وتابع التقرير: "يواصل الحوثيين احتجاز أو مصادرة الممتلكات الخاصة بطريقة منهجية دون اتباع الاجراءات القانونية الواجبة من أجل قمع المعارضة وتمويل الأنشطة الحربية".[xxx]
- **لجنة الجزاءات التابعة للمجلس الأمن الدولي.** فرضت اللجنة عقوبات على صالح الشاعر، الحارس القضائي السابق للحوثيين، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وعزت تلك العقوبات الى عدة أسباب من بينها "الاستيلاء الواسع النطاق وغير القانوني على أصول وكيانات يملكها أفرادٌ هم رهن الاعتقال لدى الحوثيين أو أُجبروا على اللجوء خارج اليمن، بصفته 'الحارس القضائي' وفي انتهاك للقانون الإنساني الدولي".[xxxi]
- **مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية.** فرض المكتب عقوبات على الحارس القضائي آنذاك، الشاعر، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وكتب أن "الشاعر أشرف على استيلاء الحوثيين على ممتلكات في اليمن تُقدر قيمتها بأكثر من 100 مليون دولار، باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب غير القانونية، بما في ذلك الابتزاز".[xxxii]
- **فريق الخبراء البارزين التابع لمجلس حقوق الإنسان الأممي.** في تقرير صدر في سبتمبر/أيلول 2020، كتب الفريق، بشأن حكم المحكمة الجنائية المتخصصة بالإعدام غيابيًا على 35 عضوًا في مجلس النواب اليمني: "يبدو أن الاتهامات كانت ذات دوافع سياسية... استُخدمت هذه الإدانات لإضفاء شرعية للاستيلاء على أصول وممتلكات المدعى عليهم".[xxxiii]

في بعض الحالات، واصلت سلطات الأمر الواقع مصادرة الممتلكات رغم صدور أحكام قضائية من محاكم في أراضيها تقضي بوقف هذه المصادرات أو إلغائها. في الحالة رقم 3 أعلاه، تجاهل ممثّل الحارس القضائي التعليمات المتكررة من المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء برفع تجميد الأصول عن مشروع مياه في إب وإعادة ملكية المشروع إلى جمعية محلية.

التوصيات

إلى سلطات الأمر الواقع:

• **وقف عمليات الاستيلاء على الممتلكات**: وقف مصادرة الممتلكات الخاصة والعامة تحت ذرائع سياسية أو عسكرية أو دينية أو اقتصادية أو غيرها.

• **إعادة الممتلكات المصادرة**: إعادة الأصول والممتلكات المصادرة بشكل غير قانوني إلى أصحابها الشرعيين. وفي حال تعذر استردادها، يجب تقديم تعويض عادل وشفاف وفقا للمبادئ القانونية الدولية.

إلى فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي ومكتب المبعوث الأممي الى اليمن:

• **زيادة الرصد والإبلاغ**: تعزيز تحقيقات الأمم المتحدة في عمليات المصادرة غير القانونية ودعم منظمات المجتمع المدني اليمنية في توثيق هذه الانتهاكات والإبلاغ عنها.

• **العقوبات المحددة**: الدعوة إلى فرض عقوبات محددة ضد الأفراد والكيانات المتورطة في مصادرة الممتلكات بشكل منهجي.

• **دمج حقوق الملكية في اتفاقيات السلام**: نظرا لانتشار انتهاكات الملكية على نطاق واسع وإمكانية تسببها في صراعات مستقبلية، يجب أن تتضمن أي تسوية سلمية مستقبلية إطارًا واضحًا لاسترداد الممتلكات والتعويض ومنع هذه الانتهاكات في المستقبل.

تقييم حجم مصادرة الحوثيين للممتلكات

في غياب تقديرات شاملة، تشير الأرقام التالية إلى الحجم والطبيعة الممنهجة لمصادرة الحوثيين للممتلكات:

- **108 منزلًا** تعرضت للنهب والاستيلاء عليها من قبل سلطات الأمر الواقع خلال النصف الأول من عام 2024، وفقًا لفريق الخبراء التابع للمجلس الأمن الدولي.[xxxiv]
- **ما يقارب 550 حكماً قضائياً** تتضمن أحكاماً بالإعدام مقرونة بأوامر مصادرة الأصول، أصدرتها المحاكم التابعة للحوثيين خلال الفترة من عام 2017 وحتى سبتمبر/أيلول 2023، وفقاً لمنظمة سام للحقوق والحريات.[xxxv]
- **3000 قضية قائمة** تتعلق بـ"استرداد" أراضي وممتلكات الوقف حتى نوفمبر 2022، وفقًا لرئيس هيئة الأوقاف العامة آنذاك.[xxxvi]
- **أكثر من 100 مليون دولار** هي قيمة الممتلكات المصادرة في عهد الحارس القضائي السابق صالح الشاعر بحسب وزارة الخزانة الأمريكية في نوفمبر/تشرين الثاني 2021.[xxxvii]
- **1223 شخصًا** تم تجميد حساباتهم المصرفية في ديسمبر 2017، بناءً على أوامر من رئيس لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة آنذاك.[xxxviii]

حول برنامج الادلة الاستقصائية لحقوق الانسان الموسع في اليمن:

يهدف برنامج الادلة الاستقصائية لحقوق الانسان الموسع في اليمن إلى زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها في اليمن عن طريق تمكين المجتمع المدني اليمني من مناصرة العدالة والمساءلة من خلال توثيق حقوق الإنسان ونقل الأخبار وجهود المناصرة. يعمل هذا البرنامج على أن يقوم بشكل منهجي بتوثيق الأدلة، التي تم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من المصادر، والاحتفاظ بها وتأكيدها وتحليلها وإعداد تقارير عنها، حيث تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف المتورطة في الصراع اليمني. تم تلخيص نتائج هذا التحليل وعرضها في مجموعة من التقارير التحقيقية التي تركز على حوادث محددة لانتهاكات حقوق الإنسان. كما يدعم هذا البرنامج الجهود التي يبذلها شركاء منظمات المجتمع المدني اليمنية للقيام بالمناصرة الاستراتيجية والتوعية المجتمعية والتدخل من أجل إشراك الضحايا والناجين على الصعيد المحلي والدولي.

للتواصل معنا:

Info@justice4yemenpact.org

[i] **تقارير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:**
S/2024/731، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2024، ملخص، الفقرات 114-120، 137، المرفقات 177، 181، 189؛ S/2023/833، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، الفقرات 28، 180-181، المرفق 89؛ S/2023/130، 21 فبراير/شباط 2023، الفقرة 84، المرفق 26؛ S/2022/50، 26 يناير/كانون الثاني 2021، الفقرات 78، 80-87، المرفق 29؛ S/2021/79، 25 يناير/كانون الثاني 2021، الفقرات 97-102، المرفق 27؛ S/2020/70، 27 يناير/كانون الثاني 2020، الفقرات 86-90، المرفق 26؛ S/2018/68، 26 يناير/كانون الثاني 2018، الفقرة 154 والمرفق 56
تقارير إعلامية مختارة:
"أكد أنهما توفقتا عن الانتاج .. اتحاد الادوية يستنكر اقتحام ومصادرة الحوثيين شركتين لتصنيع الادوية في صنعاء"، المصدر اونلاين، ، ١٣ يونيو ٢٠٢٤، https://almasdaronline.com/articles/296576؛ "قائمة أملاك أسرة الشيخ الأحمر التي تعرضت للمصادرة من سلطات الحوثيين"، الحرف 28 من خلال صحيفة الأيام، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٤، https://www.alayyam.info/news/A0O3JSV6-1MG3M7-5FA0؛ "نهب ممتلكات الخصوم تحت مسمى الحارس القضائي"، المشاهد، ١٢ يونيو ٢٠٢٤، https://almushahid.net/123689/؛ "إدانة واسعة لعرض الحوثيين منزل نقيب الصحفيين الأسبق بعد سنوات مصادرته"، يمن مونيتور، 28 مايو/أيار 2024، https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/113572
تقارير مختارة لمنظمات حقوقية:
"حكم الحوثيين بإعدام طه المعمري ومصادرة أمواله استغلال سياسي واقتصادي ممنهج"، سام للحقوق والحريات، 29 سبتمبر/أيلول 2024، https://tinyurl.com/ytcjuejj؛ "حجز جماعة الحوثي على ممتلكات الناشط خالد الآنسي جريمة حرب وسرقة"، سام للحقوق والحريات، 5 يناير/كانون الثاني 2024، https://tinyurl.com/mwresd؛ "إقطاعية الحارس وماكينة التضليل"، سام للحقوق والحريات، فبراير/شباط 2022، https://tinyurl.com/4xjmba28
[ii] S/2024/731 ، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2024، الفقرة 137؛ S/2020/70، 27 يناير/كانون الثاني 2020، الفقرة 89
[iii] "بالتزامن مع مرور الذكرى السنوية الثانية اعدام تسعة من أبناء الحديدة على يد جماعة الحوثي جريمة قتل خارج القانون"، سام للحقوق والحريات، 18 سبتمبر/أيلول 2023 https://tinyurl.com/2jh3nzv3؛ أنظر ايضا هامش i أعلاه
[iv] "اليمن وقف للإمام!" ، المصدر اونلاين، 30 مارس / اذار 2023، https://almasdaronline.com/articles/271748؛ أنظر ايضا هامش i أعلاه
[v] "المتحدث باسم اللجنة العليا للمنظومة العدلية العقيد نجيب العنسي في حوار مع صحيفة المسيرة"، المسيرة، 21 فبراير/شباط 2021، https://www.almasirahnews.com/61430/
[vi] منشور صادق أبو شوارب على أكس، 5 يناير/كانون الثاني 2025، https://x.com/shwarboffice/status/1875894623044051425
[vii] نفس المرجع السابق
[viii] منشور علي ناصر دهمان الغزي على فيس بوك، 8 يناير/كانون الثاني 2025، https://tinyurl.com/mr3r8pth
[ix] منشور صادق أبو شوارب على أكس، 5 يناير/كانون الثاني 2025، https://x.com/shwarboffice/status/1875894623044051425
[x] منشور صادق أبو شوارب على أكس، 5 يناير / كانون الثاني 2025، https://x.com/shwarboffice/status/1875894623044051425
[xi] "حكم الحوثيين بإعدام طه المعمري ومصادرة أمواله استغلال سياسي واقتصادي ممنهج"، سام للحقوق والحريات
[xii] منشور على فيس بوك، طه المعمري، 26 سبتمبر/ايلول 2024، https://tinyurl.com/3empzxuw
[xiii] "إب..قيادي حوثي يسطو على مشروع مياه تخدم عشرات القرى في مديرية بعدان"، المصدر اونلاين، 25 يونيو/ حزيران 2024، https://almasdaronline.com/articles/297234
[xiv] "إقطاعية الحارس وماكينة التضليل"، سام للحقوق والحريات، صفحة 35
[xv] "إب..قيادي حوثي يسطو على مشروع مياه تخدم عشرات القرى في مديرية بعدان"، المصدر اونلاين
[xvi] نفس المرجع السابق
[xvii] منشور على فيس بوك، بلال القطوي، 24 يونيو/حزيران 2024، https://tinyurl.com/bdcsp5av
[xviii] منشور أحمد ناجي النبهاني على فيس بوك، 24 يوليو/تموز 2024، https://tinyurl.com/3cjhhstj؛ منشور أحمد ناجي النبهاني على فيس بوك، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، https://tinyurl.com/ywn5bt9b؛ منشور أحمد ناجي النبهاني على فيس بوك، 13 اغسطس/اب 2020، https://tinyurl.com/2zm9afs9؛ منشور أحمد ناجي النبهاني على فيس بوك، 23 يونيو/حزيران 2020، https://tinyurl.com/k4yzsxy2
[xix] "بوصية من عامل الجوف قبل 800 عام .. ميليشيا الحوثي تبدأ أكبر عملية لمصادرة الأراضي والعقارات جنوب وغرب صنعاء بدعوى أنها ملكية للأوقاف"، المصدر اونلاين، 31 مارس/اذار 2023، https://almasdaronline.com/articles/271814؛ "مكتب الأوقاف أمانة العاصمة يغلق محال بأبراج عصر لمخالفة عقد الانتفاع"، وكالة سبأ، 25 يناير/كانون الثاني 2020، https://www.saba.ye/ar/news3085908.htm
[xx] "بوصية من عامل الجوف قبل 800 عام .. ميليشيا الحوثي تبدأ أكبر عملية لمصادرة الأراضي والعقارات جنوب وغرب صنعاء بدعوى أنها ملكية للأوقاف"، المصدر اونلاين
[xxi] منشور على فيس بوك، الهيئة العامة للأوقاف – أمانة العاصمة، 12 مارس/اذار 2023، https://www.facebook.com/watch/?v=1212924559340912
[xxii] نفس المرجع السابق

[xxiii] منشور على أكس، بسيم الجناني، 5 مايو/ايار 2024، https://x.com/Basem_Ganani/status/1787182873918812516
[xxiv] نفس المرجع السابق
[xxv] "الارياني: جرائم ميليشيا الحوثي بحق أهالي عزلة الدقاونة امتدادا لأعمال التهجير القسري الذي تمارسه بحق أبناء تهامة"، وكالة سبأ النسخة الجديدة، 7 مايو/ايار 2024، https://www.sabanew.net/story/ar/110517؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، S/2023/130، 21 فبراير/شباط 2023، المرفق 26؛ "استمرار مصادرة جماعة الحوثي لأراضي المواطنين وممتلكاتهم في الحديدة جريمة ضد الانسانية تتطلب المساءلة"، سام للحقوق والحريات، 16 سبتمبر/ايلول 2022، https://tinyurl.com/3usa4tzk
[xxvi] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 17؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 25
[xxvii] قاعدة بيانات اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 50
[xxviii] نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، المادة e.xii.8.2
[xxix] S/2024/731 ، 11 اكتوبر/تشرين الاول، الملخص
[xxx] S/2024/731 ، 11 اكتوبر/تشرين الاول، الفقرة 137
[xxxi] "صالح مسفر صالح الشاعر"، لجنة الجزاءات الاممية، https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/saleh-mesfer-saleh-al-shaer
[xxxii] "وزارة الخزانة تفرض عقوبات على ضابط عسكري حوثي كبير يُشرف على استيلاء الجماعة على ممتلكات المعارضة"، وزارة الخزانة الأمريكية، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy0495
[xxxiii] A/HRC/45/CRP.7، 29 سبتمبر/ايلول 2020، الفقرة 343
[xxxiv] S/2024/731، 11 اكتوبر/تشرين الاول 2024، الفقرة 137
[xxxv] "بالتزامن مع مرور الذكرى السنوية الثانية اعدام تسعة من أبناء الحديدة على يد جماعة الحوثي جريمة قتل خارج القانون"، سام للحقوق والحريات
[xxxvi] "رئيس الهيئة العامة للأوقاف ل 26 سبتمبر: استعادة ثقة الشعب بالمؤسسة الوقفية من أهم أهدافنا الاستراتيجية"، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، https://26sep.net/index.php/newspaper/26interview/47069-26-165
[xxxvii] "وزارة الخزانة تفرض عقوبات على ضابط عسكري حوثي كبير يُشرف على استيلاء الجماعة على ممتلكات المعارضة"، وزارة الخزانة الأمريكية
[xxxviii] "القضاء كأداة لجريمة السطو.. حملة الاستيلاء على ممتلكات الخصوم في صنعاء مستمرة"، المصدر اونلاين، 9 فبراير/شباط 2019، https://almasdaronline.com/articles/164075